

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠١٣ «بالتفوضى»

باعتبار الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها

لعام المالى ٢٠١١

مدير عام إدارة شئون الغرف المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية
بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته
بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفوضى فى بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٢/٩/٢٥

باعتبار الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١١ :

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٠١٣/٢/٢٨ :

قرر :

مادة ١ - اعتبار الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣١٤٦٣٥٣,٨٥ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة وستة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وخمسون جنيهاً وخمسة وثمانون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٥٩٣٢٥٠,٣٦ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وثلاثة وتسعون ألفاً ومائتان وخمسون جنيهاً وستة وثلاثون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٤٤٦٨٩٦,٥١ ج (فقط أربعين ألفاً وثمانمائة وستة وأربعون ألفاً وثمانمائة وستة وتسعون جنيهاً وواحد وخمسون قرشاً لا غير) خصمت من الاحتياطي العام الذى بلغ في ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ٢٠١١,٦٨ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً وستمائة وسبعة وثمانون ألفاً وأربعة عشر جنيهاً وثمانية وستون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري .

تم حريراً في ٢٠١٣/٢/٢٨

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلامونى